اليوم بدء وصول الوفود المشاركة في حفل التنصيب وواشنطن لن تتمثل بمسؤول كبير

السيسي لخادم الحرمين: لن ننسى مواقفك.. والملك: واجبنا

الرياض ـ وكالات: أجرى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز اتصالا هاتفيا مساء أمس الأول بالرئيس المصري المنتخب عبدالفتاح السيسي هنأه خلاله على الثقة التي أولاها إياه الشعب المصري بانتخابه رئيسا لجمهورية مصر العربية الشقيقة، وذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس) أن الرئيس عبدالفتاح السيسي عبر عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين على مشاعره النبيلة والكريمة ومواقفه التي لن تنساها مصر وشعبها.

من جانبه، قال خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبدالعزيز إن «هذا واجب يمليه علينا ديننا وأخلاقنا ومصير البلدين المشترك».

كما تم خلال الاتصال استعراض العلاقات التاريخية بين البلدين بالإضافة إلى مجمل القضايا الإسلامية والعربية والدولية.

من جانبه، أعلن مسؤول أميركي أمس الاول ان الولايات المتحدة لن ترسل شخصية سياسية رفيعة المستوى غدا للمشاركة في حفل تنصيب المشير عبدالفتاح السيسي رئيسا لمصر بل ستتمثل بمسؤول في وزارة الخارجية.

وقال هذا المسؤول ان الوفد الأميركي سيترأسه توماس شانون وهو مستشار وزير الخارجية جون كيري.

ومن ناحيتها، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية ماري هارف ان «الولايات المتحدة تريد ان تعمل مع الرئيس المنتخب السيسي وحكومته لمواصلة تحقيق تقدم في شراكتنا الإستراتيجية ومصالحنا المشتركة العديدة».

في سياق متصل، هنأت كريستين لاغارد مديرة صندوق النقد الدولي، أمس الرئيس المصري المنتخب عبدالفتاح السيسي بفوزه في الانتخابات الرئاسية، متمنية له المزيد من التوفيق والنجاح في مهمته الجديدة.

وقالت حملة السيسي في بيان إن لاغارد «أشادت خلال اتصال هاتفي مع الرئيس السيسي بنزاهة العملية الانتخابية، والأجواء الشفافة التي تمت فيها، ونسب مشاركة المصريين، والأعداد الكبيرة التي خرجت إلى صناديق الاقتراع لتأييده ودعم مسيرته، معربة عن أملها في المزيد من التعاون بين صندوق النقد الدولي ومصر خلال الفترة المقبلة».

وأضاف البيان ان الرئيس المنتخب عبدالفتاح السيسي أعرب عن بالغ تقديره لمديرة صندوق النقد الدولي، وشكر حرصها على التواصل معه لتهنئته بالفوز في الانتخابات الرئاسية. وأكد السيسي أن مصر في المرحلة الراهنة تتطلع إلى المزيد من التعاون والتواصل مع صندوق النقد الدولي في إطار خطة شاملة لتحسين أوضاع الاقتصاد ورفع معدلات النمو، ومواجهة المشكلات العاجلة التي تعترض طريق التنمية.

وأضاف ان الدولة المصرية حريصة على التعاون والتواصل مع مختلف الدول والمنظمات الدولية، بهدف خلق شراكة حقيقية معها في مجالات متعددة، تساهم في دفع عجلة التقدم والتنمية إلى الأمام، وتنعكس على مستوى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأبناء الشعب المصري.

إلى ذلك، يبدأ اليوم وصول رؤساء الوفود المشاركة في حفل تنصيب الرئيس عبدالفتاح السيسي الذي يقام مساء الغد بالقصر الجمهوري بالقبة، حيث من المقرر ان يصل مساء اليوم توماس شانون كبير مستشاري وزير الخارجية الأميركي ومرافقيه من وزارتي الخارجية والخزانة وعبدالواحد الراضي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي (مغربي الجنسية) ومحمد العربي ولد خليفة رئيس المجلس الشعبي والوطني الجزائري ومرافقيه.

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

الرئيس المصري المنتخب عبدالفتاح السيسي

المشير: مصر تتطلع إلى مزيد من التعاون والتواصل مع صندوق النقد الدولي

مع إجرائه تعديلاً يطول ثلث الحقائب الوزارية الحالية

أنباء عن بقاء محلب على رأس الحكومة الجديدة و«موسى وموافي وحجازي» ضمن فريق السيسي الرئاسي

القاهرة ـ وكالات: كشفت مصادر بصحيفة «عكاظ السعودية»، أمس عن توجه قوي نحو تكليف رئيس مجلس الوزراء إبراهيم محلب بإعادة تشكيل الحكومة عقب تقديم استقالتها غدا الأحد، مشيرة إلى أن الأمر سيحسم بعد أداء المشير عبدالفتاح السيسي قسم اليمين.

وأوضحت المصادر أنه في حال تكليف محلب برئاسة الحكومة الجديدة، سيجري تعديلا على حكومته الحالية، ربما يطول ثلث الحقائب الوزارية، ورجحت أن التعديل سيشمل وزارات الطيران المدني والاتصالات والبيئة والاستثمار والتعليم العالي والنقل. وأشار إلى أنه سيتم تغيير ثمانية محافظين، وأن الحكومة الجديدة ستشهد إعادة فصل وزارة الاستثمار عن وزارة الصناعة والتجارة.

من ناحية أخرى، كشفت مصادر موثوقة عن أن الفريق الرئاسي الذي سيعمل مع الرئيس عبدالفتاح السيسي ويعاونه في تنفيذ رؤيته، سيضم السيد عمرو موسى رئيس لجنة الخمسين السابق، واللواء مراد موافي، رئيس المخابرات العامة الأسبق، حيث يعملان حاليا على تشكيل ظهير سياسي للسيسي عبر تكتل يضم الأحزاب المدنية التي دعمته في الانتخابات الرئاسية، ولم تفصح المصادر عن المواقع التي سيشغلها موسى وموافي، ويضم الفريق أيضا الدكتور مصطفى حجازي الذي سيبقى في منصبه الحالي مع الرئيس عدلي منصور، وهو مستشار الرئيس للشؤون السياسية، والدكتور سمير مرقس مستشارا لملف الأقباط، وسكينة فؤاد للمرأة، وفريدة الشوباشي للإعلام. وقالت مصادر إن «العقيد أحمد محمد علي المتحدث باسم القوات المسلحة في الوقت الحالي سيكون المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية»، واستبعدت المصادر أن يبقى أحمد المسلماني في مؤسسة الرئاسة. وأوضحت المصادر أن «السيسي يفكر في تشكيل هيئة تضخ الأفكار لمساعدة الحكومة على إنجاز عملها، تضم علماء وخبراء في مختلف التخصصات، وأن هذه الهيئة تضم الدكتور محمد غنيم عضو لجنة الخمسين، والعالم الدكتور فاروق الباز صاحب ممر التنمية، وعالم النقل والأنفاق هاني عازر، والدكتور مجدي يعقوب طبيب القلب العالمي وعضو لجنة الخمسين».

إلى ذلك، قالت مصادر مطلعة بحسب «الشروق»، إنها علمت أن المشير السيسي سيستعين بالدكتور محمد بهاء أبو شقة المستشار القانوني للحملة مستشارا قانونيا له في القصر الجمهوري.

أما فيما يتعلق بالشباب، فإن المشير السيسي نفسه في تصريحات سابقة له، أشار إلى أن حملته الانتخابية ستكون غير تقليدية، وقد شكل فيها لجنة خاصة بالشباب تولى رئاستها حازم عبد العظيم الناشط السياسي المعروف، ويعاونه محمود بدر مؤسس حركة تمرد، ومحمد بدران رئيس اتحاد طلاب مصر، ومن المتوقع أن يتولى أحدهم منصبا مهما بـ «الاتحادية».

أما ملف الاقتصاد فكانت الحملة تضم رئيس البورصة المصرية الأسبق هاني سري الدين، ما قد يرجح أنه ضمن المقربين من المشير داخل القصر. وقالت مصادر إن المشير السيسي استقر قبل الإعلان عن النتيجة النهائية لانتخابات الرئاسة على السفير محمود كارم ليشغل منصب مستشار الرئيس للشؤون الخارجية، بعد أن شغل منصب المنسق العام لحملته الانتخابية، فضلا عن أسماء وتكهنات أخرى ستظهر على الساحة تباعا لحين التشكيل النهائي والمعلن للفريق الرئاسي.

أما منصب رئيس ديوان رئيس الجمهورية، فلايزال الأكثر غموضا حتى الآن، ولكونه واحدا من أهم المناصب داخل القصر الجمهوري، فإن أحدا لم يتحدث أو يذكر أي مؤشرات عن تولي شخص بعينه هذا المنصب في عهد السيسي.

احتفالات لأنصار الرئيس المصري المنتخب عبدالفتاح السيسي أمام القصر الرئاسي في القاهرة أمس الأول (أ.ف.ب)

مصادر: المتحدث باسم القوات المسلحة سيكون المتحدث الرسمي باسم الرئاسة

الرئيس المصري يفرض ضريبة إضافية على المليونيرات

القاهرة ـ أ.ش.أ: أصدر الرئيس عدلي منصور قرارا بقانون بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل، حيث ينص القانون على فرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من الفترة الضريبية الحالية بنسبة 5٪ على ما يجاوز مليون جنيه من وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقا لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005، ويتم ربطها وتحصيلها وفقا لتلك الأحكام.

وصرح السفير إيهاب بدوى، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأنه طبقا للقرار بقانون فإنه يجوز للممول الخاضع للضريبة المنصوص عليها أن يطلب استخدام حصيلة هذه الضريبة في تمويل مشروع خدمي أو أكثر من بين المشروعات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية بالتنسيق مع الوزير المختص بالتخطيط في مجالات التعليم أو الصحة أو الإسكان أو البنية التحتية أو غيرها من المجالات الخدمية الأخرى.

وأوضح السفير ايهاب بدوي أن فرض هذه الضريبة الإضافية المؤقتة يأتي في إطار إجراءات الحكومة لتحقيق إصلاح ضريبي يكفل توسيع نطاق الخضوع للضريبة على الدخل في ضوء ما يقضي به الدستور من وجوب أن تكون الضرائب على دخول الأفراد وفقا لقدراتهم التمويلية.

كما أنه يأتي ارتباطا بالسعي لخلق نمط جديد للمشاركة المجتمعية في تنفيذ المشروعات الخدمية التي تعود بالنفع على جميع طبقات المجتمع، وبصفة خاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة، ما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية. وأضاف المتحدث أنه تشجيعا للممولين على الالتزام بأداء تلك الضريبة فقد أجاز القانون للممول طلب استخدام مبلغ الضريبة في تمويل مشروع خدمي أو أكثر من المشروعات الموزعة قطاعيا على مختلف المحافظات والمدن والقرى.

قانون مصري جديد يردع التحرش: الحبس 6 أشهر مع غرامة لا تزيد على 5 آلاف جنيه

القاهرة ـ وكالات: أصدر الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور قرارا بقانون لتغليظ عقوبة التحرش الجنسي أمس الأول، وذلك بعد إقراره من مجلس الوزراء ومراجعته في قسم التشريع بمجلس الدولة.

وينص القانون الجديد على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور أو إيحاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية، سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأي وسيلة، بما في ذلك وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، نقلا عن صحيفة «الشروق» المصرية.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن 5 آلاف جنيه ولا تزيد على 10 آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا تكرر الفعل من الجاني من خلال الملاحقة والتتبع للمجني عليه، وفي حالة تكرار الفعل تضاعف عقوبتا الحبس والغرامة في حديهما الأدنى والأقصى.

كما نص القانون على أنه يعتبر تحرشا جنسيا إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في مادة العقوبات السابقة، بقصد حصول الجاني من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية، ويعاقب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن 10 آلاف جنيه ولا تزيد على 20 ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. وتضمن القانون حكما خاصا إذا كان الجاني له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليه أو مارس عليه أي ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحا تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنين، والغرامة لا تقل عن 20 ألف جنيه ولا تزيد على 50 ألف جنيه.

من جانبه، أشاد المجلس القومي للمرأة بالقرار الجمهوري الذي أصدره الرئيس عدلي منصور بقانون لتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937، وذلك بعد إقراره من مجلس الوزراء ومراجعته في قسم التشريع بمجلس الدولة.

وأكد المجلس في بيان اصدره امس أن هذا القرار يعتبر تكريما للمرأة المصرية صانعة الثورات وحامية الوطن ويعد خطوة مهمة على طريق القضاء على هذه الظاهرة المخزية التي تمثل انتهاكا غير مسبوق لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية وحقوق المرأة المصرية.

وقال إن القرار يعبر عن مدى حرص الدولة واهتمامها بحماية المرأة والحفاظ على حقوقها، ويراعي تحقيق أحد أهم مطالب المرأة المصرية التي تعتبر جزءا من مطالب الوطن، كما يعتبر القانون بداية لاستعادة القيم الأصيلة للمجتمع المصري.

الأحزاب المصرية قلقة إزاء قانون جديد لانتخاب البرلمان

القاهرة ـ رويترز: أصدر الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور قانونا جديدا لانتخاب البرلمان في أواخر العام الحالي لكن الأحزاب السياسية تخشى أن يكون من شأن هذه الانتخابات التي ستجرى على أساسه تكوين برلمان مشابه لمجلس الشعب الذي كان قائما في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك.

ومن أهم التعديلات في قانون انتخاب مجلس النواب العودة إلى هيمنة النظام الفردي للانتخاب في البرلمان وبجانبه نسبة محدودة لشاغلي المقاعد عبر القوائم.

وسيأتي 420 من شاغلي مقاعد مجلس النواب من خلال الانتخاب الفردي، بينما سيشغل 120 نائبا مقاعدهم بالانتخاب عبر قوائم مغلقة مطلقة.

ومن شأن هذا النظام كما يقول سياسيون إضعاف مواقف الأحزاب السياسية التي لا تتمتع بنفوذ يذكر في الحياة السياسية.

وقال المتحدث باسم حزب الدستور الليبرالي خالد داود: «ليس هذا ما توقعناه على الإطلاق وسوف يضعف الأحزاب السياسية ويسمح بعودة برلمان مشابه للبرلمان الذي كان لدينا أيام مبارك».

وقال داود: «النظام الفردي لا يسمح بالفوز إلا لمن لديهم المال والصلات العائلية والقبلية. نحن كأحزاب جديدة لا يمكننا المنافسة في ظل هذه الشروط».

وأضاف: «عدنا إلى الوضع الذي سمح لمن معهم أموال أو لهم روابط عائلية بالفوز. هذه انتكاسة حقيقية للأحزاب السياسية في مصر».

وصدر قانون انتخاب مجلس النواب في وقت متأخر مساء أمس الاول.

وبدوره، انتقد حزب النور السلفي الذي أيد عزل الرئيس السابق محمد مرسي القانون الجديد. وقال يونس مخيون رئيس الحزب في صفحته على فيس بوك: «أناشد المستشار عدلي منصور ألا يختم فترة ولايته بإصدار هذا القانون المثير للجدل شكلا وموضوعا وألا يتحمل هو تبعات هذا القانون وآثاره وأن تترك فرصة لمزيد من الحوار للوصول إلى صيغة توافقية».

وأضاف أنه يناشد منصور أن يتيح فرصة الحوار «لأهمية وخطورة هذا القانون الذي يحدد شكل ومسار وملامح الحياة السياسية في الفترة القادمة».

تقرير إخباري

مصر: التحديات الاقتصادية في عهد السيسي

بيروت: ارتفعت البورصة المصرية وسط آمال باستقرار سياسي واقتصادي بعد انتخاب الرئيس عبدالفتاح السيسي. وتعززت مكاسب البورصة بفضل عوامل أبرزها الدعم الخليجي السياسي والاقتصادي للبلاد وانخفاض الدولار في السوق الموازية، والإعلان عن عرض شراء حوالى 20٪ من أسهم «هيرميس»، أكبر بنك استثمار في الشرق الأوسط. وقفز المؤشر الرئيسي لبورصة مصر أكثر من 4٪ وزادت القيمة السوقية للأسهم نحو 12 مليار جنيه (1,7 مليار دولار) إلى حوالى 482 مليار جنيه.

ولكن هذه الانفراجات لا تلغي واقع أن هناك مصاعب وتحديات مالية واقتصادية.

يتسلم السيسي الرئاسة في مصر في ظل تحديات اقتصادية مهمة. فقد انخفضت احتياطات العملات الأجنبية الى النصف تقريبا، ما أضعف القدرة على تلبية متطلبات واردات الغذاء والوقود. كما تراجعت إيرادات السياحة بشكل كبير (إلى 9,9 مليارات دولار من 12,5 مليارا في 2010)، فيما قيمة الدين الخارجي في ارتفاع (يقدر هذا الدين بـ 47 مليار دولار منذ بداية 2014). وعلى الرغم من أن قيمة الدين الأجنبي معقولة إذا قيست كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (20٪) تظل القدرة على مواجهة التزامات خدمة الدين ضعيفة.

من أهم التحديات التي ستواجه أي حكومة مصرية جديدة هي ذاتها التي واجهتها الحكومات المصرية المتعاقبة على مدار العقود الثلاثة الماضية وهي:

1ـ كيفية معالجة الالتزامات في الموازنة العامة. هناك مسألة الدعم التي تمثل 30٪ من مخصصات الموازنة الحكومية. (يتوزع الدعم بين دعم مشتقات الوقود بنسبة 80٪ والمواد الغذائية، خصوصا الخبز بنسبة 14٪ ومخصصات دعم أخرى بنسبة 100٪). وطرح صندوق النقد الدولي ملاحظات بشأن هذه المسألة واقترح معالجات أخرى ربما تقلل من الكلفة، إلا أن التردد السياسي حال دون التوافق وعطل اعتماد قرض بقيمة 4,8 مليارات دولار من الصندوق.

2ـ الإصلاحات المالية التي تمثل أهمية قصوى في مواجهة التحديات الاقتصادية في مصر. وتعول أي حكومة مصرية في ظل أوضاعها الراهنة على المساعدات والقروض الأجنبية الميسرة. وانطلاقا من دقة الظروف والتحديات الراهنة، والحرص على مراعاة البعدين الاجتماعي والاقتصادي، كشف رئيس الوزراء المصري ابراهيم محلب عن إعداد موازنة قوية جريئة هي الأكبر المقدمة في تاريخ الوطن، ومبنية على زيادة الاستثمار وإدارة محفظة الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح الضريبي. إن الإسراع في حل المشاكل هو أصعب ما يواجه الحكومة الحالية والحكومات المقبلة، كما يقول وزير التجارة والصناعة فخري عبدالنور، وهذه المشاكل تحتاج إلى استثمارات ضخمة لتجاوزها فضلا عن الجهود لحلها، وهي الطريق التي تسلكها هذه الحكومة.

(أعطت الحكومة رسالة إيجابية لطمأنة المستثمرين وتشجيعهم على ضخ مزيد من الاستثمارات، عبر إصدار قانون تنظيم الطعن في العقود التي تكون الدولة طرفا فيها، ما يساهم في حماية حقوق المستثمرين والقضاء على الفساد الإداري..).

ومع تحسن الاستقرار السياسي من المحتمل أن تواصل السلطات المصرية اتخاذ خطواتها نحو إصلاح الدعم بهدف السيطرة على الاستهلاك بدلا من السماح للأسعار بالارتفاع. ويعكس التحسن في أداء الموازنة في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي 2014 مع تراجع العجز المالي الى 7,1٪ من الناتج المحلي، ارتفاع الإيرادات الحكومية مدفوعة بالمنح وتدفقات أموال المصريين في الخارج التي خففت الضغط على الميزانية والاحتياطات وسعر الصرف.

وفي موازاة ذلك، عدلت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية لتصنيف مصر على المدى الطويل الى (ب) مستقرة بعد ثلاث سنوات من السلبية.

بالرغم من غياب برنامج رئاسي متكامل له، إلا أن السيسي أعلن في غير مناسبة عن النية في إطلاق مشروعات كبرى لإقالة الاقتصاد المصري من عثراته وأزماته.

ويمكن إدراج هذه المشروعات في: توسيع منطقة قناة السويس لتصبح مدينة صناعية ولوجستية عالمية ـ تطوير البنية التحتية لقطاع الطاقة ـ إقامة خطوط سكك حديدية سريعة ـ بناء ما يزيد على 40 مدينة ومركزا سياحيا جديدا. ما يعكس اقتناعا بأهمية المشروعات الكبرى لتحقيق الطفرة الاقتصادية

ويعترف الخبراء بأن من أهم العوامل التي تتطلبها عملية تعزيز الاستثمار :

● التحرر من البيروقراطية والفساد السياسي والإداري وتسهيل عمليات توظيف الأموال وتوفير التسهيلات القانونية المناسبة، ولا يمكن خفض أعداد العاطلين عن العمل (35٪ من قوة العمل) أو خلق وظائف جديدة من دون تعزيز دور القطاع الخاص المصري والأجنبي ورفع كفاءة الإدارة الاقتصادية.

● مواءمة السياسات المالية مع الالتزامات الاجتماعية تجاه الفئات المهمشة في المجتمع، حيث يعيش 20٪ من السكان تحت خط الفقر المحدد من الأمم المتحدة. ويتكرس الفقر بضعف الاستثمارات في القطاعات الحيوية، أي الزراعة والصناعة التحويلية، وارتفاع عدد السكان الى حوالي 90 مليون نسمة.